الفصل الأول

مفهوم التخطيط ومبادئ التخطيط القومي

مفهوم التخطيط:

رغم تعدد وتباين التعاريف التي يبدأ بها كتاب الادارة محاولتهم لتحديد معني كلمة التخطيط ، الا أن هذه التعاريف – رغم كثرتها – تتضمن كلمة واحدة هي بمثابة القاسم المشترك في كل ما يكتب عن هذا الموضوع. وهذه الكلمة هي المستقبل . والحديث عن المستقبل لابد أن يتطرق الي المفاجآت والتغيرات واحتمالاتها وطرق الاستعداد لها والاستفادة منها. ولكن ما هي العلاقة بين المستقبل والاستعداد له؟ ان تحليل هذه العلاقة هو المحاولة الايجابية لتحديد مفهوم التخطيط.

المستقبل وعامل التغير:

ان النواحي الأقتصادية والاجتماعية تتأثر بمتغيرات متعددة، و هذه المتغيرات لا يمكن أن تثبت علي حال واحد لفترة طويلة أو قصيرة. ولذلك فان عامل التغير هو الصفة المميزة للنشاط الاقتصادى والاجتماعي في أي مجتمع. وقد سبق القول بان التنظيمات الموجودة في المجتمع سواء أكانت عامة أم خاصة هى أدوات هذا المجتمع التي يستخدمها في اشباع حاجاته ورغباته. وحيث أن هيكل حاجات المجتمع هو دالة العديد من المتغيات الاجتماعية والاقتصادية والحضارية وغير ها، وحيث أن هذه المتغيرات تتمتع بخاصية ديناميكية، فمعني ذلك أن احتياجات المجتمع في فترة ما تختلف وتتباين عن احتياجاته في فترة أخري، وبالتالي فان فشل التنظيمات العاملة في هذا المجتمع عن التطور بما يتناسب مع التغير في احتياجاته معناه – ببساطة – فشل هذه التنظيمات في تحقيق الغرض من وجودها. ومما يزيد الصورة تعقيدا أن المتغيرات المؤثرة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي رغم تعددها لا يوجد بينها متغير مستقل واحد. ووجود هذا المتغير المستقل قد يجعل الامر أكثر سهولة حيث

يمكن في هذه الحالة متابعة التغير الذي يطرأ علي المتغيرات التابعة كنتيجة للتغير الذا ي يتعرض له المتغير الرئيسي. ولكن في غياب هذا المتغير الأخير، وفي حالة النظر الي جميع المتغيرات المؤثرة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي باعتبار ها متغيرات تابعة ومتداخلة مع بعضها البعض، فان هذا يعني بلغة التحليل أن كل متغير من هذه المتغيرات يؤثر في جميع المتغيرات الاخري ويتأثر بها في نفس الوقت، ومن ثم فان متابعة عملية التأثير المتبادل بهذه الكيفية تعتبر عملية مرهقة.

واذا سلمنا بوجود ظاهرة التغير بالصورة السابقة، فان مواجهة هذه الظاهرة من جانب التنظيمات الادارية تخضع لفلسفتين، وتتمثل الفلسفة الأولي في محاولة مقاومة التغير عن طريق عزل التنظيم عن مجريات التغير في العوامل أو المتغيرات المؤثرة في نشاطه. وهذه الفلسفة يمكن اطلاق تسميات متعددة عليها مثل التحفظ أو الانغلاق او ما شابه ذلك. والتمسك بها يؤدي الي نتيجة واحدة هي الجمود، ويقصد به عجز التنظيم عن مسايرة التطور والتجاوب معه بما يتلاءم مع التغير الذى يطرأ علي هيكل احتياجات المجتمع الذى يضم هذا التنظيم .

أما الفلسفة الثانية – ويمكن تسميتها بالفلسفة التقدمية – فتقوم علي دعامة رئيسية هي الايمان بأن التغير هو سنة الحياة ومن ثم لا يمكن مقاومته أو الانغلاق دونه، واذا كان التغير يؤدى الي الفشل، فانه يمكن أن يؤدى ايضا الي النجاح، والفرق بين الحالتين يتحدد بالفرق بين مفاجأة التغير وبين الأستعداد له، او بمعني آخر ، بين الارتجال والتخطيط.

تعريف التخطيط :

ان المقدمة السابقة يمكن أن تساعد في استعراض وتفهم بعض التعاريف التي وضعها كتاب الادارة لوظيفة التخطيط. وفي هذا الصدد يقول : Kooutz and D'nnell

"التخطيط هو وظيفة المدير التي تتشمن الاختيار بين البدائل من الأهداف والسياسات والاجراءات والبرامج. وبالتالي فهو قرار يحدد برنامج العمل المستقبل في المشروع أو احدي ادارته".

" التخطيط هو الي مدي كبير العمل المتصل باحداث معينة ما كانت تحدث بدونه" .

"التخطيط هو عملية ذهنية بمثابة التحديد الشعورى لبرامج العمل ، وهو قرار مبني علي غرض وحقائق وتقديرات مدروسة".

"ان كل خطة بجميع مشتقاتها يجب ان تسعم بطريقة ايجابية في انجاز مجموعة الاهداف".

"يشمل التخطيط وضع الاهداف الضرورية للنشاط الاجتماعي. وبالاضافة الي ذلك فان الخطط يجب أن توضع حول هذه الأهداف وذلك قبل تحديد العلاقات التنظيمية المطلوبة ونوع الكفاءات البشرية وطرق توجيهها وقبل حديد طرق الرقابة الواجب استخدامها".

وفي نفس المجال – تحديد طبيعة التخطيط والانشطة التي يتضمنها يقول: Newman and Summer

"التخطيط هو أحد الوظائف الادارية الرئيسية . ففي كل منظمة فان أفراد الادارة يجب أن يقرروا العديد من المسائل مثل ما هي المنتجات الواجب تقديمها، من هم العملاء الواجب البحث عنهم، ما هي الاسعار الواجب تحديدها، ما هي وسائل الانتاج الواجب استخدامها، ماهي التجهيزات الآلية الواجب استخدامها، ما نوعية الأفراد الواجب تعيينهم وما هي معدلات الاجور التي تدفع لهم. ان هذه الاسئلة وغيرها يجاوب عليها التخطيط. وبالرغم من أن التخطيط ليس الوظيفة الوحيدة للمدير الا انه بالتأكيد أحد الوظائف الجوهرية. وبدونه فان المشروع يتفكك وينهار. وعملية التخطيط تغطي مجالا واسعا من الانشطة ابتداء من الاحساس المبدئي

بالحاجة الي عمل شئ ما الي التحديد القاطع لما يجب عمله ومتي ومن يقوم بالتخطيط".

أهمية التخطيط :

هناك شبه اجماع من كتاب الادارةعلي أن التخطيط هو الوظيفة الادارية الاولي التي تسبق جميع الوظائف الاخري وتحدد نطاقها. و هذا يعني أن الا هداف التي تتحدد في مرحلة التخطط هي التي تحدد حجم وطنيه الأفراد اللازمين لانجاز ها، وبالتالي فان هيكل التنظيم الاداري المطلوب يتشكل طبقا لهذه الا هداف. و من ناحية أخري فان و سائل التوجيه المتبعة لابد أن تتفق أيضا مع الغايات أو الأ هداف التي تحددت في مرحلة التخطيط، وأخيرا فان نفس هذه الأ هداف تؤخذ كمعايير للرقابة. وفي استعراض أهمية وظيفة التخطيط يقول كتاب الادارة.

"لم تعد مشكلة التخطيط تتمثل في هل نخطط أم لا، فجميع المنظمات تخطط أعمالها بوسيلة او بأخري، ولكن المشكلة أصبحت كيف نخطط بطريقة أكثر كفاءة "ان عدم و جود جهود تخطيطية كافية ، و عدم و جود أ هداف واضحة بالتالي، ينتج عنه ضياع جهود العاملين في المنظمة و ضياع الو قت، كما تغلب الفو ضي علي الجهود الجماعية".

التخطيط اذن هو عامل هام لتجنب الاعمال والتكاليف غير الضرورية. فعملية التخطيط وعلي الا خص فيما يتعلق بو ضع الا هداف التي تربط أجزاء التنظيم مع بعضها البعض، هذه العملية تساعد أفراد الادارة في جميع المستويات التنظيمية علي تركيز الانتباه علي الاهداف الاجمالية للمنظمة . و ليس هذا فقط، بل ان هذه العملية تساعد أيضا في التفكير والبحث عن أفضل الو سائل اللاز مة لتحقيق تلك الأ هداف. فوجود الخطط يساعد في خفض التكاليف وتحديد المسؤولية عن كل ناحية مذنوحي المليات ، ومن ناحية أخري فان وجود الخطط يظهرمقدار ما يسهم به كل مدير وكل

وحدة تنظيمية تجاه الهدف الأجمالي كما يحدد القدر المطلوب منالموارد والفترة الزمنية التي يستغرقها التنفيذ.

ولا تقتصر أهمية التخطيط علي ما سبق بل ان له دوراً فعالاً في تحقيق التنسيق والرقابة. فالتنسيق لا يمكن أن يتحقق بدون تخطيط مسبق يراعي فيه تحقيق نوع من التوازن والتكامل والتوقيت بين أهداف الوحدات التنظيمية المختلفة. وفي مجال الرقابة، فان الخطط اذا أحسن وضعها في شكل برنامج تشغيلي محدد تصبح مقياسا لتقييم الأداء، وبدون هذا البرنامج التشغيلي لا يمكن أن تكون الرقابة فعالة، كما يصبح التنسيق مشكلة عويصة الحل.

مشاكل التخطيط :

هناك العديد من المشاكل التي تواجه ادارة المنظمة عند قيامها بوظيفة التخطيط، وهذه المشاكل تتطلب عناية خاصة وتفكيرا اضافياً لغرض ايجاد حلول لها. ويمكن استعراض بعض هذه المشاكل:

١. التوفيق والتوازن:

اذا كان التخطيط يعني تحديد الاهداف ووضع السياسات واختيار برامج العمل فقط فان الوظيفة التخطيطية تكون أكثر سهولة. ولكن الصعوبة تتمثل في وجود نوع من التعارض بين أهداف القطاعات المختلفة من النشاط دال المشروع، ويمكنذكر بعض مناطق النشاط التي تحتاج الي ايجاد نوع من التوفيق والتوازن بينها كالأتي:

أ – الاهداف الطويلة الاجل والاهداف القصيرة الاجل.

ب – اهداف المنظمة والادارات أو الاهداف الوظيفية.

ج – وجهة نظر الفنيين ووجهة نظر التنفيذ بين تجاه برامج وخطط النشاط.

د - البيئة الخارجية والظروف والقدرات الداخلية للمنظمة.

هـ- تخصيص وتوزيع الموارد المتاحة بين العمليات الحالية وبين برامج الابحاث والتنمية.

ان التوفيق بين هذه النواحي المتعارضة يعتبر هاما وحيويا الي الحد الذي قد يؤدي عدم تحقيقه الي الفشل في الوظيفة التخطيطية. ومما يزيد من صعوبة التوفيق بصفة خاصة تعارض آراء الاداريين مع بعضهم البعض بشأن الاهداف والسياسات التي يراها كل منهم مناسبة لادارته، في حين أنها تتعارض مع أهداف أو سياسات ادارة اخري، علي الرغم من أن كلا المجموعتين من الاهداف له وجاهته لو أخذ منفردا. فمثلا قد يتعارض هدف الخدمة السريعة للعملاء وما يتطلبه من الاحتفاظ بمستوى عال من المخزون السلعى مع هدف السيولة. وقد يبدو من السهل القول بأن معالجة هذه الحالات تتطلب تغليب مصلحة المنظمة ككل، أى النظر الي المزايا التي تعود علي المنظمة – وليس الادارة المعنية – في الحالتين. ولكن غالبا ما ينتج عن ذلك تبني وجهة نظر دون الأخرى، كالأخذ بوجهة نظر المدير المالي مثلا، وهذا قد يخلق مشكلة وهي شعور مدير آخر بالاحباط، وقد يدفعه مثل هذا الشعور الي محاولة اثبات أنه كان من الأفضل الاخذ بوجهة نظره هو ورفض وجهة النظر الاخرى.

من ذلك يتضح مدي صعوبة التوفيق والتوازن بين أهداف المجموعات المختلفة من النشاط داخل المنظمة، وان من الممكن القول بصفة عامة أن مالجة هذه الحالات تتطلب المساهمة الموضوعية من جميع الاداريين في مرحلة التخطيط بالاضافة الي ضرورة وسائل الاتصال بينهم.

١. التنسيق :

يمكن القول بأن الخطوة السابقة – التوفيق والتوازن بين الاهداف المتعارضة. هي في حقيقتها نشاط تنسيقي. وهذا القول صحيح، ولكن ما نود ذكره هنا هو مشكلة نقص التنسيق بين خطط إدارات لخدمة والتموين وبين الادارات التنفيذية. فكثيرا ما لا تحصل ادارات الخدمة علي القدر الكافي من المعلومات الاساسية التي تغطي أوجه نشاط الوحدات التنفيذية من حيث الحجم والنوعية والجداول الزمنية . ونتيجة لذلك تكون خطط هذه الادارات مستقلة وموضوعة علي أساس من العموميات بدلا من الالتزام اهداف محددة. ومثل هذا الوضع ينتج عنه اما تأخر أوعجز ادارات

الخدمة والتموين في امداد الادارات التنفيذية باحتياجاتها، أو زيادات لامبرر لها من النفقات غير المباشرة.

٢. الثبات والمرونة:

اذا كان غرض التخطيط هو وضع برنامج تشغيلي يؤدي تنفيذه الي تحقيق نتائج فعالة، فان التنسيق وتركيز الجهود يمكن تحقيقهما في حالة ثبات البرنامج الموضوع، وما يعزز هذا الاتجاه أن تغيير برنامج النشاط – خصوصا في المشروعات الكبيرة الحجم –يعتبر كثير التكلفة علاوة علي مقاومة العاملين في المنظمة أو عدم تقبلهم للتعديلات المستمرة في النشاط.

ولكن من ناحية أخري نجد أن طبيعة التخطيط – باعتباره قائما علي التنبؤ بالظروف المستقبلة – تجعل مبدأ المرونة من أهم المبادئ التخطيطية. ومبدأ المرونة يعني القدرة علي تعديل أو تغيير خطة ما دون تحمل نفقات غير ضرورية لغرض الاستمرار في التحرك صوب هدف محدد، رغم التغير في الظروف المحيطة أو حتي فشل الخطة الأصلية.

معني ذلك أن التخطيط ينبغي أن يكون عملية مستمرة وغير ساكنة، وكما يقول Branch "يجب أن يكون التخطيط ثابتا بالقدر الذى يكفي لتوجيه الجهو، علي أن يتمتع بأقصى درجة ممكنة من الرونة.

اذا خلصنا بأن المرونة مرغوبة في التخطيط، فان ذلك سوف يبرز سؤالا هاما وهو : كيف تتحقق هذه المرونة؟ هنا تختلف الآراء، فيقول البعض بأنه من الضرورى تغيير الخطط لمقابلة الغير في الظروف المحيطة، وينادي البعض الآخر بتخصيص كمية من الأمول بمثابة "احتياطي الطورئ" لمواجهة التغيير المحتمل في الخطط. أما Koonts and Donnell فمنرأيهما اتباع ما أسمياه بمبدأ "التغير الملاحي Novigational Change بمعني أن المدير – كملاح السفينة- " ينبغي ان يقوم بمراجعة مستمرة لبرامجه ويعدل من خططه لمقابلية الاهداف المطلوبة . وهذا الرأي يختلف عن الرأي الاول - تغيير الخطط – في أنه لا يقر عملية التغيير، بل يكتفي

بادخال التعديلات علي الخطط بما يلائم التغيير في الظروف المحيطة. ولذلك يستطرد الكاتبان القول بأنه "الي الحجد الذي يكون عنده المدير قادرا علي التنبؤ الدقيق ووضع أهداف طويلة الاجل ولوصول الي قرارات تخطيطية سليمة، فان الخطط قد لا تحتاج الا الي لقليل جدا من لتغيير".

ان هذه الآراء قد تكون ضرورية، ولكن منوجهة الذظر العملية، فان وضع برامج عمل بديلة منذ البداية، علي أن تكون شاملة ومدروسة بعناية، قد يجعل عملية التحول أو التحويل طبقا للتغير في الظروف أكثر سهولة.

مبادئ التخطيط القومي الشامل

ان مفهوم التخطيط كوظيفة ادارية الذي أوردناه في الصفحات السابقة ينصب مدلوله علي كيفية أداء هذه الوظيفة علي مستوى المنظمة. وعلي هذا المستوى فان وجهة النظر الاقتصادية تمثل العامل الأكثر أهمية –وربما العامل الوحيد – المحدد للأهداف التخطيطية . وبمعني أوضح، فان المشروعات الخاصة تدار دائما بالطريقة التي تحقق المصلحة الذاتية لمالكيها، وبلالي فان الربح يعتبر حافزا و هدفا وموجها للاستثمارات الخاصة. حقيقي ان الفكر الاداري الحديث يهتم بالمسؤولية الاجتماعية للمشروعات، ولكن لا يمكن منطقيا تصور اهتمام المشروع الخاص بتحقيق مسؤوليته الاجتماعية تجاه المجتمع الا بالقدر الذي يحقق مسؤوليه الاقتصادية المتمثلة في تحقيق الربح . وبناء عليه فان التخطيط علي مستوى المشروع الفرد انما يعني أساسا بتحديد الاهداف الاقتصادية التي تعكس مصلحة الملاك.

ولقد احتل التخطيط علي مستوى المشروع أهمية كبيرة، وذلك في أعقاب المبادئ التي نادت بها النظرية الاقتصادية الرأسمالية، التي مجدت فكرة المشروع الحر وابتعاد الدولة عن التدخل في وجه النشاط الاقتصادى والاجتماعي، الذي يجب أن يخضع كلية لقوانين السوق وتأثير ها التلقائى، دون محاولة لاحتواء هذه القونين وتوجيهها الوجهة التي تتفق مع المصلحة الجماعية.

ومن خلال التطبيق، ظهر أن الفكر الاقتصادى الرأسمالي يتضمن الكثير من الثغرات التي يمكن حصرها فلي الآتي:-

١ – عدم وجود أي جهاز لتنسيق قارارات الملاين من المنتجين ورجال الاعمال، مما يؤدى الي تشتيت الجهود ويعود بالضرر علي المجتمع في كثير من الأحيان.

٢ – تعتبر الدورة الاقتصادية، وهي في نظر الكثيرين نتيجة مباشرة للاقتصاد الرأسمالي، نقطة الضعف الرئيسية في هذا الاقتصاد، فمن المسلم به أن بعض الخصائص الرئيسية للرأسمالية مثل المنافسة ودافع الربح وحرية المبادرة الفردية، تسهم جميعا في عمل الدورة الاقتصادية، وتسبب فى قدر كبير من الاختلال وعدم الاستقرار، الأمر الذي يؤدى الي عرقلة النمو الاقتصادى.

٣ – لا يكفل الاقتصاد غير المخطط دخلا، ولا يتيح مجالات التوظف أمام جموع العاملين، وينتهز أصحاب الأعمال فرصة المنافسة بين الساعين الي العمل ويعملون علي تخفيض الاجور.

٤ – تؤدي المنافسة التي تعتبر المظهر الرئيسي في الاقتصاد الرأسمالي الي كل ألوان الاسراف في الموارد المالية والبشرية، كما يحدث عادة بالنسبة للانفاق علي الدعاية ولاعلان وكافة وسائل ترويج المبيعات، مما يؤدى الي تشتيت وجهود القوي العاملة وعدم توجيه الحياة الاقتصادية التوجيه السليم.

٥ – لا يستطيع الاقتصاد الرأسمالي القائم لي الحرية الفردية ان يحقق التوزيع السليم للموارد بين انتاج السلع الضرورية وغير الضرورية ، فالمنظم في القطاع الخاص لا يهتم بالسلع حسب ضرورتها، ولا يهتم برفاهة المجتمع بقدر ما يعنية تحقيق أكبر قدر من الارباح، ونتيجة لذلك نجد ان تركيب الانتاج يتسم بالاختلال في بعض الاحيان لتحويل الموارد الهامة

الي انتاج أدوات الترف بدلا من التركيز علي انتاج السلع الضرورية بصفة خاصة.

٦ – ان الاقتصاد الحر لا يتناسب مع أي دولة في زمن الحرب أو في فترات الطارئ.

٧ - ان الاقتصاد الحر أقل قدرة من الاقتصاد الموجه في تكوين رأس المال، وذلك لأن الفائض من أرباح المشروعات في ظل الاقتصاد الموجة يذهب الي خزانة الدولة، حيث يستخدم في التوسع والتنمية بدلا من أن يذهب الي جيوب حفنه قليلة من الافراد.

لهذه الأسباب وجد الفكر الاشتراكي طريقتة الي اقناع العديد من الدول بضرورة التدخل الايجابي منالدولة في النوحي الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عن طريق التخطيط القومي الشامل الذي يمكن تعريفه بأنه : "عملية ادارية منظمة تقوم علي الأسلوب العلمي والدراسة والبحث عن طريق التفاعل الحقيقي بمشكلات المجتمع، والقياس الواقعى لاحتياجاته، والحصر الدقيق لموارده وامكانياته ، والعمل على اعداد مجموعة القرارات والتنظيمات، ورسم اطار خطة واقعية قابلة للتنفيذ لمقابلة احتياجات المجتمع حسب أولويتها في ضوء الامكانيات المتاحة، لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ولاجتماعية والسياسية والثقافية".

ومن هذا التعريف يتضح أن فكرة التخطيط القومي الشامل انما تدور حول كيفية وضع خطة للاستفادة من الحجم المتاح والمتوقع من الموارد ، لزيادة معدلات التنمية بطريقة تسهم في اشباع حاجات المجتمع الي أقصى حد ممكن . أى أن الخطة وجهود التنمية والحاجات الانسانية تمثل في مجموعها محور اهتمامات العملية التخطيطية الشاملة، وقبل التعرض لهذه النواحي بشئ من التفصيل، يستحسن البدء بعرض الاطار الايديولوجي للتخطيط القومي الشامل.

الاطار الايديولوجي للتخطيط:

لقد بدأ الفكر الاقتصادي الاشتراكي المنادي بحتمية التخطيط القومي الشامل بانتقاد النظرية الرأسمالية، ثم تطرق الي عرض لفكرة التخطيط والمزيا لتي يمكن أن يحققها للمجتمع. وطبقا لهذا التسلسل يقول Eells & Weltion "انظام آلية السوق لا يؤدي الي اشباع الحاجات الانسانية طبقا لأهميتها، و هذا يعني أن السلع الكمالية قد تحتل الأولوية في الانتاج قبل اطعام جميع السكان وايوائهم".

ويضيف الكاتبان ان النظام الرأسمالي يشجع علي عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة، وأنه يهتم بالعامل الربح أكثر من اهتمامه برفاهية المجتمع، وانه لا يحقق عمالة كاملة، كما أن نظام آلية السوق مالم تتم مراجعته بواسطة الدولة ، يؤدى حتما الي ظهور الاحتكار، وبالتالي تختفي المنافسة التي تمثل الجوهر الأساسي للرأسمالية.

وطبقا لتعليمات لينين Lenin فان بناء الاشتراكية يعني "بناء نظاماقتصادي يوجه من المركز" . و هذا يعني أن جميع المشروعاتالخاضعة لملكية الدولة تربطها خطة اقتصادية واحدة.

وقد رأينا أن آلية السوق والسعي وراء الربح يمثلان القوة الرئيسية الموجهة للنشاط الاقتصادي الرأسمالي، ومن ثم فان السؤال الذي يواجهنا الآن هو : هل يكون لالية السوق والقوانين الاقتصادية المرتبطة بها نفس التأثير في الذظام الاقتصادى الاشتراكي؟.

لقد كان هذا السؤال موضع جدل في الاتحاد السوفيتي منذ بداية الاشتراكية حتي منتصف الستينات، وبينمايجمع المفكرون السوفيت علي حتمية التخطيط المركزي الشامل، الا أنهم يتفاوتون بالنسبة للقوانين الاقتصادية بين الرفض الكامل لها وبين أعطائها أهمية ثانوية بعد القرارات السياسية فيما يتعلق بتحديد مسار النشاط الاقتصادى.

وقد سبق أن حذر أنجلز من "التفسير المبسط" لعمل القونين الاقتصادية وأخذها كقاعدة مسلم بها، ومن رأيه أن هذه القونين تفتقر الي الواقعية، ومن ثم ينبغي

النظر اليها باعتبار ها مفاهيما أو اتجا هات بدلا من قوانين ثابته. و يرفض الموافقة علـي آليـة قـوانين السـوق، ويـرى أن الاعتقـاد فـي "تأثيرهـا التلقـائي" علـي النشـاط الاقتصادي مجرد "تخيلات كاذبة".

ويضيف أنجلز أنه باختفاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وفي اللحظة التي يمتلك فيها المجتمع تلك الوسائل، فان جميع علاقات قانون القيمة يجب أن تتغير من أساسها، وتحل محلها قرارات المخططين التي تربط بين رغبات الجماهير العاملة ومحتوي العمل الضرورى لاشباع هذه الرغبات.

ويتفق ماركس Marx مع أنجلز علي انكار صفة العمومية بالنسبة للقوانين الاقتصادية، و يري أنها لا يمكن أن تكون شبيهة بقوانين العلوم الطبيعية من حيث عمومية التطبيق وثبات العلاقات بينها، وبدلا من ذلك ، يري ماركس أن كل نظام اقتصادى تسود فيه مجموعة من القونين والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية تكون قصـرا عليـه، واذا كـان ذلـك صـحيحا فـي نظـام اقتصـاد العبيـد، ونظـام الاقتصـاد الاقطـاعي، والنظـام الرأسـمالي، فـان النظـام الاشـتراكي يأخـذ نفس الاتجـاه، بمعنـي خضوعة لقواعد وقوانين تختلف عن مثيلاتها في النظام الرأسمالي.

ومن الأقوال السوفيتية المتصلة بهذه النقطة أيضا. ذلك المقال الذي نشر فى أواخر أيام ستالين وأكد أنه "بتصفية الرأسمالية فان القوانين الاقتصادرية لا تعيش ولا يمكن أن تعيش في ظل النظام الاقتصادري الاشتراكي".

وبـالرغم منهـذاالموقف المتشـدد تجـاه رفـض فـروض النظريـة الاقتصـادية الرأسـمالية، كنـت هنـاك آراء أكثـر اعتـدالا، وهـذه الآراء تعتـرف بتـأثير القـوانين الاقتصادية، وان كانت ترفض الاعتراف بتلقائية هذه القوانين.

ومن هذه الآراء رأي سوروكين Sorokin الذي يقول "ان التخطيط الاشتراكي يجب أن يعترف بالحقيقة القائلة بأنه حيث يوجد انتاج سلعي فان قانون القيمة يكون له تأثيره علي النشاط الاقتصادي . ولكن في اقتصاد اشتراكي، فان هذا التأثير ينبغي

حصره في حدود معينة، وذلك عن طريق الخطط التي تحدد كميات الانتاج وعمليات تداول السلع من حيث التكلفة والسعر.

ان قوانين القيمة والمنافسة يمكن ان توجد في مجتمع اشتراكي ولكنها لاتقوم بدور المنظم للنشاط الانتاجي، بل تترك هذا الدور للخطط المركزية.

وفي مجال المقارنة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، يري البعض أن الرأسمالية "تمجد الاستسلام للقوانين الاقتصادية باعتبار أن مفعولها التلقائي يحقق الخير للجميع، أما الاشتراكية فانها " لا تلغي الطابع الموضوعي للقونين الاقتصادية، وانما تقاوم المفعول التلقائي لهذه القوانين.

التخطيط الاقتصادي والسلطة السياسية:

عند عرض الافكار الرأسمالية، رأينا أنها تطالب بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الذي ينبغي أن يبقي حرا، أي أن هذه الافكار تنادي بالفصل بين السلطة السياسية للدولة ، وبين النشاط الاقتصادي، وعلي العكس من ذلك ، فان الايديولوجية الاشتراكية لا تؤيد هذا الفصل، بل وتعكي القرارات السياسية وزنا أكبر في تنظيم وتوجيه النشاط الاقتصادى. ومن تعاليم لنين التي أوردها في هذا الصدد قوله.

"ان السياسيين يجب أن تكون لهم الأولوية علي الاقتصاديين، ومعارضة هذا الاتجاهمعناها نسيان أساسيات الماركسية... وبدون مدخل سياسي سليم الي هذه المسألة . فان الطبقة العاملة تصبح غير قادر علي القاء في القمة، ومن ثم تصبح عاجزة عن حل مشاكلها الانتاجية... وهذا يعني أن السياسة عندما تطبقها الطبقة الحاكمة، فانها تعكس موقف هذه الطقة، والاهداف التي تسعي لتحقيقها، من خلال نظام الانتاج الحالي، مستخدمة في ذلك جميع الوسائل الممكنة، بما فيها قوة الدولة".

ويرى ستالين أن "مسألة التنظيم الرشيد للقوى، الانتاجية، وتخطيط الاقتصاد القومي وخلافه، ليست موضوع الاقتصاد السياسي، ولكنها موضوع السياسة الاقتصادية للاجهزة السياسية.

وقد رأينا أن سوروكين يأخذ موقفا معتدلا بالنسبة لقبول القوانين الاقتصادية، أما بالنسبة للعلاقة بين السلطة السياسية والاقتصادية. فانه يري أن الاعتراف بالتأثير الموضوعي للقوانين الاقتصادية، لا يعني أن السياسيين "شريك صامت"، وطلما أذنا ندرس الجانب الاقتصادى للنشاط الآدمي، ولذي ينظم في مجتمع اشتراكي لانجاز غايات مطلوبة، فان السياسيين يجب أن تكون لهم الأولوية قبل الاقتصاديين".

من المناقشة السابقة يمكن التعرف علي خاصيتين رئيسيتين تميزان الاطار الايديولوجي للتخطيط القومي كما ورد في الكتابات الاشتراكية وهما:

- **اولا :** رفض مبدأ قونين السوق الي تمثل الأساس الايديولوجي للنظرة الرأسمالية، أو علي الأقل، رفض فكرة التأثير التلقائي لهذه القوانين.
- **ثانيا:** عند وضع الخطة المركزية الشاملة للنشاط الاقتصادى، تأتي آراء الاقتصاديين في المرتبة الثانية بعد قرارات وتوجيهات الاجهزة السياسية للدولة .

ويعتقد المفكرون الاشتراكيون أن مثل هذا النظام يمكن أن يحقق الكثير من المزايا الي يمكن تلخيصها في الآتي:

١ – ان هذا لنظام لا يواجه مشكلة انخفاض الطلب، أو أزمة فئض الانتاج، أوزيادية المخزون الناتجة من انخفاض معدلات الاستهلاك.

٢ – ان هذا النظام يحقق نموا متوازنا لا يمكن أن يتحقق ي النظام الرأسمالي.

٣ – ان هذا النظام ينظر الي مجهودات الناس باعتبارها القوة الانتاجية الرئيسية في المجتمع، و هذا يؤدي الي اهتمام اكبر وتنظيم أفضل للقوة العمالية، وبالتالي يسهم في خلق مستويات معيشية أفضل للعمال.

٤ – ان هذا النظام تختفي منه البطالة، وبالتالي فانه يتفوق علي جميع النظم الاقتصادة والاجتماعية الأخري.

التخطيط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية :

هل يقتصر التخطيط القومي الشامل علي النشاط الاقتصادى فقط؟ ان الحكومة عند تولي السلطة تلتزم بتحقيق أهداف المجتمع الذي تنوب عنه. وقد سبق القول بأن هذه الاهداف تنقسم الي أهداف اقتصادية وأهداف اجتماعية وسياسية وغيرها. وعند أخذ الدولة بزمام المبادرة لغرض التنمية الاقتصادية للمجتمع، فان هذا لا يمكن أن يعني – منطقيا – اهمال النواحي الاجتماعية، وذلك لعدة أسباب أهمها: أولا : أن الأهداف الاجتماعية تمثل المسؤولية الأساسية للدولة ، بعكس الاهداف الاقتصادية الي شملتها مسؤولية الدولة حديثا، خصوصا بعدنمو الافكار الاشراكية . وثانيا: ان انجاز الأهداف الأقتصادية إنما يتأثر سلبيا أو ايجابيا بمدى سلامة البنيان الاجتماعي للمجتمع، ولذا كانمن الطبيعي أن ترتبط التنمية الأقتصادية بالتنمية الاجتماعية في أي برنامج للتخطيط القومي الشامل. وفي هذا الصدد يقول تقرير الامم المتحدة عن الحالة الاجتماعية في العالم.

لا يمكن أن يحرز أى تقدم حقيقيي اذا ما تحققت التنمية في الميدان الاقتصادى وحده مع الاهمال النسبي لاعتبارات التنمية الاجتماعية. فمشاكل التعليم والاسكان وتحسين الصحة والثقافة تؤدي، اذا هي أهملت، الي خنق التنمية الاقتصادية الفعالة، بل والي منع تحققها تماما. كما أن الاقتصاديين يشعرون بالحاجة الي اليد العاملة الماهرة لمواجهة تزايد الطلب المحلي، والي الخدمات الصحية والثقافية المقبولة في البلدان المتخلفة أكثر من شعورهم بها في البلدان النامية، التي يستطيع فيها المجتمع أن يكيف نفسه باستمرار حسب الضرورات الاجتماعية الاقتصادية جميعا.

ان النجاح في ايجاد التوازن بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية لا يتأتي بتطبيق قاعدة عامة، فقد تقتضى الضرورة زيادة الاستثمار والانتاج الزراعي والانتاج الصناعي، أو زيادة مرافق التعليم والاسكان. وإذا كان المراد تحسين الأحوال المعيشية لجمهور السكان، فمن الواضح أنه يجب رسم معالم مشروع خطة طويلة الاجل لعشر سنين أو عشرين سنة ولا يمكن تحقيق التوازن الصحيح بين

التنمية الاقتصادية ، التي تعتبر عملية قصيرة الاجل نسبيا، و بين التنمية الاجتماعية، التي هى مهمة طويلة الاجل، الا عن طريق التخطيط القومي الشامل.

التخطيط والخطة :

يمكن تعريف الخطة بأنها عملية جرد للموارد المتاحة للاقتصاد القومي في سنة معينة (تسمي سنة الأساس) وبحالة استخدامها و طرق استخامها، ثم تصور لما يجب أن تكون عليه الموارد والاستخدامات في سنة مقبلة (نهاية الخطة)، ثم تحديد للوسائل التي تكفل عمليا انتقال الاقتصاد القومي من صورته الراهنة الي الصورة المنشودة.

أما التخطيط فهو فلسفة أو أسلوب تسيير الاقتصاد القومي عن طريق سلسلة متصلة من الخطط الشاملة والالزامية. أو بمعني آخر ، فان التخطيط عملية مستمرة وليست عارضة، كما أنه ليس اجراء استثنائيا تلجأ اليه الدولة في ظروف معينة، وانما هو أسلوب الحياة العادي للاقتصاد القومي. و من ثم فالتخطيط نشاط متصل بحيث لا تنتهي خطة الا وقد أعدت الخطة التالية لها. ومن ناحية أخري، فان التخطيط القومي بالضرورة تخطيط شامل يغطي جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. و هذا ما يميزه عن البرامج الاقتصادية التي تعد في بعض الاحيان ويطلق عليها اسم "خطة" مثل برنامج تصنيع مين ، أو برنامج لمقارنة أزمة من الأزمات، أو برنامج استثماري لتحقيق أغراض معينة. وجميعم هذه البرامج تنتهي بانتهاء الاغراض التي أعدت من أجلها. وذلك بعكس التخطيط بمفهومة الاشتراكي، والذي يعني الاستمرار.

و من ناحية ثالثة، فان التخطيط القومي هو تخطيط الزامي. و هذا يعنى أن الخطط التي يشملها ليست برنامجا سياسيا لحزب حاكم، كما انها ليست قائما بعدد من الأماي والآمال، ولكنها دستور ملزم للدولة والافراد يحدد سير النشاط الانتاجي، ولهذا السبب فان الخطة الشاملة بعد اعتمادها، تصدر في شكلك قانون ملزم كما هو

الحال في الاتحاد السوفيتي وأغلب دول أوروبا الشرقية. و هذا القانون – كأى قانون آخر – لا يمكن الغاؤو أو تعديله الا باجراءات محددة وبعد دراسة دقيقة.

ويتفرع عن كون التخطيط القومي الزاميا، أن يصبح تخطيطا مركزيا يستهدف ضمان النمو المطرد والمتوازن للاقتصاد القومي في مجموعة. ويترتب علي ذلك أن السلطة المركزية في الدولة هي وحدها القادرة علي القيام به.

وأخيرا يمتاز التخطيط القومي الاشتراكي بأنه ممارسة اجتماعية تشارك فيها جماهير العاملين من خلال الوحدات الانتاجية والتنظيمات النقابية والسياسية و سائر التنظيمات الجماهيرية الاخري التي يضمها المجتمع.